

"استحقاق أيلول والسيناريوهات المترتبة عليه"

الحضور (مع حفظ الألقاب): فدوى الشاعر، "محمد عبد القادر" الحسيني، محمد المدني، ماجدة المصري، سامية بامية، حسن أبو لبدة، جورج جقمان، عبد الرحيم ملوح، زهيرة كمال، كميل منصور، ممدوح العكر، ريما كتانة نزال، قيس عبد الكريم، غسان الخطيب، مازن غنيم، سمير حليلة، شرين أبو فنونة، عزمي الشعبي، حنان عشاوي، ليلي فيضي.

طاقم "مفتاح": بيسان أبو رقطي، جوهرة بكر، آلاء كراجة، رولا مظفر.

المقدمة:

في ضوء المساعي الفلسطينية للتوجه إلى الجمعية العمومية في الأمم المتحدة في أيلول/ سبتمبر القادم، من أجل الحصول على العضوية واعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 67، والسيناريوهات المترتبة على نتائج هذه الجهود، تُطرح التساؤلات التالية:

- 1- ما هي الأبعاد السياسية المترتبة على هذه الخطوة في حالة نجاحها أو فشلها على حد سواء؟
- 2- وما هي الخيارات القانونية من أجل مواجهة الجهود الإسرائيلية والأمريكية في إجهاض هذا التوجه الفلسطيني؟
- 3- وهل الذهاب إلى الأمم المتحدة جزءاً من إستراتيجية سياسية، أم حلاً بديلاً بسبب فشل المفاوضات؟

الإطار العام:

لما كان الموقف الفلسطيني ضعيفاً والفراغ السياسي حاضراً كان لا بد من ملئ هذا الفراغ من خلال مواجهة الاحتلال في كل المواقع والتوجه للمقاومة الدبلوماسية من خلال تبني الإستراتيجية التي تقتضي الذهاب إلى الأمم المتحدة لانتزاع الاعتراف بالدولة الفلسطينية وقبولها عضواً كاملاً، والتي تعتبر مرحلة جديدة ومختلفة، إذ لا بد من التحضر والجدية في هذه الخطوة لمواجهة ما يترتب عليها من تبعات ومن ردود فعل إسرائيلية ودولية وعربية في حال نجاحها أو فشلها على حد سواء، فهناك خشية من أيلول لدى العديد من الأطراف، خاصة الطرف الإسرائيلي والمجتمع الدولي باعتبارها خطوة أحادية الجانب لم تأت في إطار المفاوضات، بالإضافة إلى تأجيج الوضع العربي من ردود فعل الشارع العربي المتوقعة.

لذا فالتحرك السياسي سيكون ضمن خيارين: أولاً: الذهاب لمجلس الأمن وطلب العضوية لفلسطين من الأمين العام. وثانياً: التوجه إلى الجمعية العمومية في الأمم المتحدة والتقدم بطلب تحويل عضوية فلسطين من عضو مراقب إلى دولة مراقبة.

الحديث عن "استحقاق أيلول" كبديل عن المفاوضات هو سيف ذو حدين، إذ يتوجب عدم إلغاء الذهاب للأمم المتحدة في حال بدأت المفاوضات لأن هذا سيفقد القيادة المصدقية أمام الأمم المتحدة وأمام شعبها، وفي ذات الوقت لا يجب أن نكون أسرى لعملية تفاوضية ستكون مجرد مضيعة للوقت.

هناك ثقة مهزوزة من قبل الشارع الفلسطيني في القيادة والأحزاب السياسية، نتيجة لعدم الوضوح في خيار التوجه للأمم المتحدة وماهية الدولة المنشودة، فلا يوجد وحدة للموقف الفلسطيني في هذا الاتجاه، فإنيها الانقسام مازال مؤجلاً، ولم يتم الاتفاق بعد على رئيس للوزراء.

اقتراحات وتوصيات.

1- في ما يتعلق بالجانب القانوني:

أ- المضي قدماً بالجهد الدبلوماسي للحصول على العضوية والاعتراف من الأمم المتحدة بالدولة الفلسطينية على حدود 67، بغض النظر عن الضغوطات التي ستعرض لها السلطة.

ب- البحث في وسائل الملاحقة القضائية الدولية في محكمة العدل الدولية من أجل محاسبة إسرائيل ومعاقبتها على انتهاكاتها.

2- العمل على التحرر من القيود والأطواق التي قبلها الطرف الفلسطيني كالتزامات مرحلية مؤقتة، والتي ستشكل عائقاً أمام التحول نحو الدولة الفلسطينية ذات الجدوى والقادرة على الحياة في مجالات متنوعة مثل السيادة على الأرض والسيطرة على الاقتصاد المحلي إذا تم ذلك بتدرج وبشكل عملي.

3- البحث في استراتيجيات سياسية جديدة لخلق حالة من التآزيم الدبلوماسي المتدرج مع إسرائيل ومحاصرتها على الصعيد الدولي، كتكريس المقاومة الشعبية والوطنية، فهناك دائماً أفاقاً جديدة أمام النضال الوطني طالما أننا نعتمد أساليب لا عنفية، ومن أهمها مواجهة الاستيطان.

4- هناك حاجة لإطار قيادة جديدة لخوض استحقاق أيلول وما يترتب عليه، فيتوجب إعادة تشكيل وتفعيل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

- 5- هناك متطلب للعمل على إيجاد الشراكة بين القطاعين الخاص والحكومي في الاستعداد لمواجهة سياسة التآزيم مع إسرائيل ومع المجتمع الدولي، والذي يشمل المقاومة في الجانب الاقتصادي كفرض القيمة الضريبية على البضائع الإسرائيلية.
- 6- يتوجب العمل بشكل مضاد لمواجهة الأحزاب الإسرائيلية التي تسعى لإحباط التحرك الفلسطيني لإعلان الدولة.
- 7- يجب أن يترافق أي توجه إلى الأمم المتحدة بتحريك شعبي، وأن يكون الشعب شريكاً في صنع القرار في مختلف المواقع.
- 8- إنهاء ملف الانقسام بتشكيل حكومة التوافق الوطني من الشخصيات الوطنية المستقلة.

انتهى
